

الإصلاحات التربوية في الجزائر سنة 2003م بين الواقع والمأمول
Educational reforms in Algeria in 2003 between reality and hope.

لكحل حمدي*

hamdiphilo@yahoo.fr

جامعة محمد خيضر بسكرة (الجزائر).

تاريخ الاستلام: 2018/05/12؛ تاريخ القبول: 2018/10/01؛ تاريخ النشر: 2019/06/30

الملخص: إنَّ الدارس المتعمِّق للنظام التربوي الجزائري عبر محطاته المختلفة يتبين له أنَّ الإصلاحات التربوية الأخيرة سنة 2003م التي مسَّته، إصلاحات جوهرية شملت مختلف جوانب الفعل التربوي، المناهج الدراسية، البرامج التعليمية، الكتب المدرسية، طرائق وأساليب التربية والتعليم، بغية تحديث وتجديد مكونات العمل التربوي عن طريق التعديل و التقويم والإصلاح، والمقصد من هذا الجهد التربوي الوصول بمنظومتنا التربوية لتصبح قادرة مقنطرة على مسايرة التحوُّلات الوطنية والدولية، فعالة مساهمة في البناء والتنمية، محققة المرامي والمقاصد، ولكن رغم هذا نجد أنَّ هناك عدم انسجام بين الواقع التربوي من جهة، وبين ما هو مأمول من جهة أخرى، وهذا ما يطرح إشكالية جوهرية حول طبيعة العلاقة بين غايات وأهداف هذه الإصلاحات ، وبين الواقع التربوي بتجلياته و تمفصلاته.

الكلمات المفتاح: الإصلاحات التربوية سنة 2003م ؛ الواقع ؛ المأمول.

Abstract: A deep study of the Algerian educational system through its various stations reveals that the recent educational reforms in 2003 were fundamental reforms covering various aspects of the educational act, curricula, educational programs, textbooks, methods and methods of education in order to modernize and renew the components of educational work through modification, The purpose of this educational effort is to reach our educational system to become capable of keeping pace with national and international transformations, effective contribution to construction and development, In spite of this, we find that there is a lack of harmony between the educational reality on the one hand, and what is hoped on the other, and this raises a fundamental problem about the nature of the relationship between the goals and objectives of these reforms, and the reality of educational manifestations and benefits.

Keywords : Educational reforms in 2003; reality; Hope

1 مقدمة

إنّ التفكير في التربية يضع القارئ أمام سياقات عدّة منها ما يرتبط بالجانب النظري النصوص والتشريعات والقوانين والنظريات ذات العلاقة بالتربية والتعليم، ومنها ما يتعلق بالجانب التطبيقي العملي أي ما يجري في المدارس والمؤسسات التربوية من ممارسات تعليمية مختلفة، ولا نكاد نجانب الصواب إذا قلنا أنّ التربية بمعناها الأكاديمي قد ينسجم فيها الواقع مع المنشود، وقد لا ينسجمان فنتسّع الهوة بينهما، مما ينتج عنه مشكلات تربوية معقّدة تجعل المشروع التربوي يجانب غاياته، وأهدافه، ومقاصده، وإذا ما أردنا الحديث عن التربية في الجزائر فإنّ الأمر يتطلب منا الإلمام بمختلف جوانب المشروع التربوي، والإصلاحات المفصلية التي خضع لها بداية من سنة 2003م وإنّ الدارس المتعمّق لهذه الإصلاحات التربوية لنظامنا التعليمي يجد بأنّ هناك واقع تربوي بايجابياته، وسلبياته، وتعقيداته المتشعبة يقابله ترسانة قانونية تتضمن غايات وأهداف ومرامي منتظرة من المدرسة يفترض بلوغها وتحقيقها، وهذه الورقة ستحاول أن تلقي الضوء على هذا الموضوع بشيء من الفهم والتحليل، والنقد والتقييم، لذلك يمكننا التأسيس للإشكالية كما يلي:

ماهي الأسس التي قامت عليها الإصلاحات التربوية في الجزائر سنة 2003م؟ وما طبيعة العلاقة بين أهدافها ومقاصدها من جهة وبين ما يجري في الواقع من جهة أخرى؟

2 الدراسات السابقة:

مراعاة للضرورة المنهجية يودّ الباحث عرض بعض الدراسات السابقة ذات العلاقة بالموضوع وهي:

1 دراسة وهي رسالة دكتوراه بعنوان: " المعايير البيداغوجية للمقاربة بالكفاءات وواقع تطبيقها في النظام التربوي الجزائري. " للباحث كمال فرحاوي، قسم علم النفس وعلوم التربية والأرطوفونيا، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر 2، السنة الجامعية: (2011 2012م)، استهدفت هذه الدراسة الميدانية النظام التربوي الجزائري مسلّطة الضوء على الطريقة البيداغوجية المسماة المقاربة بالكفاءات للوقوف على مدى تجسيدها في الحقل التربوي، والمعوقات التي تحول دون تطبيقها على أرض الواقع، مع التأكيد على إمكانية تعليم التلاميذ أساليب و كفاءات من خلالها يتم اكتشاف وتنمية وتدعيم عملياتهم المعرفية من خلال التحكم في استراتيجيات التعلّم، وتجسيد كفاءاتهم في حلّ المشكلات، ومعالجة وضعيات تواجههم في الميدان، فتوصلت إلى أن تطبيق بيداغوجيا الكفاءات لازال إلى اليوم تعترضه معوقات كثيرة بيداغوجية ومنهجية، ومادية مرتبطة بنقص الوسائل التربوية.

2 دراسة وهي رسالة دكتوراه بعنوان: "الإصلاح التربوي وإشكالية الهوية في المنظومة التربوية الجزائرية دراسة تحليلية تقويمية لفلسفة التغيير في ضوء مقاربة حلّ المشكل." للباحث اسماعيل رابحي، قسم العلوم الاجتماعية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الحاج لخضر باتنة، السنة الجامعية: (2012 2013م)، هدفت هذه الدراسة إلى التعريف بالمنظومة التربوية الجزائرية والإصلاحات الجوهرية والمصيرية التي خضعت لها سنة 2003م والتي مسّت مختلف مكونات الفعل التربوي، مؤكدة على رسالة المدرسة من خلال الكتب المدرسة في نشر وتجسيد والحفاظ على الهوية الوطنية وفق رؤية بيداغوجية جديدة، والنظر في مدى مراعاة أبعاد الهوية

الوطنية في البرامج والمناهج، فتوصلت إلى أن هناك ضعف في مراعاة أبعاد الهوية الوطنية خاصة البعد الأمازيغي في محتويات البرامج التعليمية.

3 دراسة وهي رسالة ماجستير بعنوان: " واقع المنظومة التربوية الجزائرية دراسة ميدانية بمؤسسات التربية لمدينة بسكرة." للباحثة: مرابط أحلام، جامعة محمد خيضر بسكرة، السنة الجامعية (2005 2006م)، هدفت هذه الدراسة وهي دراسة تطبيقية إلى أن الإصلاحات التربوية الأخيرة سنة 2003م والتي تم الاعتماد من خلالها على بيداغوجيا المقاربة بالكفاءات ومختلف تبعاتها البرامج والمناهج والكتب قد وفّرت الكثير من الراحة للمدرّسين، وأن المتعلم أصبح هو المحور الأساس في العملية التعليمية ما جعله مشاركاً وفعالاً فيها، وأن وسائل الإيضاح ساعدت كل من الأستاذ والتلميذ على المشاركة الفعّالة في الدرس، وهذا ما انعكس إيجاباً على مستوى التحصيل الذي ينعكس بدوره على النتائج المدرسية ملفتة الانتباه إلا أن هناك واقع صعب ومرير تعرفه المؤسسات التربوية منها كثافة الطلاب في القسم الواحد الذي يصل أو يفوق 45 تلميذ مما يؤثر سلبياً على عملية التدريس الفعّال، وعلى تطبيق البيداغوجيات الحديثة، فأكدت على أن نجاح الإصلاح التربوي يتطلب توفير مختلف الإمكانيات المادية والبشرية اللازمة مع الاهتمام بجانب التكوين الذي يعد ضرورياً.

من خلال هذه الدراسات السابقة يتبين للباحث على أن التنظير التربوي يبدو مريحاً، إلا أن الواقع التربوي خلاف ذلك، وهذا للمشكلات الكثيرة التي تعرفها الساحة التربوية، وهذا باعتراف القائمون على قطاع التربية كمشكلة التسرب المدرسي، ضعف التحصيل لدى التلاميذ، ضعف التكوين في صفوف الأساتذة... وغيرها، ما يجعل معياري الجودة و الحكامة على المحك أي بعيدي عن التجسيد الواقعي، وهذا ما يزيد من اتساع الهوة بين ما هو مأمول و ما هو واقع.

3 التعريف بمصطلحات الدراسة:

- **الإصلاحات التربوية:** وهي النظر في النظام التعليمي القائم من خلال إجراء الدراسات التقييمية له ثم البدء في عملية التطوير وفق مقتضيات المرحلة الراهنة والرؤى المستقبلية للنظام التربوي، وفي هذه الحالة تكون الاتجاهات العالمية ومظاهر التجديد التربوي من أهم الأمور التي توضع في الاعتبار (أحمد حسين اللقاني وعلي أحمد الجمل، 1999، صفحة 262)، وهي تشير أيضاً إلى منظومة من الإجراءات التربوية التي تهدف إلى إخراج النظام التربوي من أزمته إلى حالة جديدة من التوازن والتكامل الذي يضمن له استمراريةً وانسجاماً في أداء وظيفته بصورة منتظمة (علي أسعد وطفة ، دون س، صفحة 445)، أما الإصلاحات التربوية سنة 2003م: فهي تلك الإصلاحات التي عرفتها المنظومة التربوية الجزائرية، والتي كان من نتائجها الانتقال من نمط التعليم الأساسي إلى نمط التعليم المتوسط، و تبنّي بيداغوجيا المقاربة بالكفاءات بدلاً عن المقاربة بواسطة الأهداف، ولقد كانت الغاية من ذلك تحسين التعليم، وجودته، وجعله يواكب الحياة الاقتصادية، و السياسية المتغيرة ليتمكن الفرد الجزائري من المساهمة الفعّالة في الحضارة العالمية في إطار التوفيق بين الثوابت والمتغيرات.

- **الواقع:** ونقصد به الواقع التربوي، أي كل الممارسات داخل المؤسسات التربوية سواء كانت إيجابية أو سلبية.

- المأمول: أي ما هو منشود، وما يجب أن يكون ويتحقق من غايات وأهداف ومقاصد من خلال تطبيق هذه الإصلاحات التربوية.

4 دواعي إصلاح المنظومة التربوية الجزائرية:

إنّ المتأمل في الإصلاحات التربوية سنة 2003م يتبين له جلياً أن هذه الإصلاحات لم تأت اعتبارية بعيدة عن الدراسة والواقع أي إصلاح لمجرد الإصلاح لا غير، بل جاءت استجابة لجملة من المعطيات والمتطلبات الوطنية والدولية، والتي فرضت منطق التغيير والتعديل والتقويم والإصلاح في المضامين، والمحتويات، والطرائق، والأساليب، وكذا المناهج، والبرامج...، لذلك أراد الباحث بداية أن يتطرق إلى العوامل والدواعي التي استدعت إصلاح النظام التربوي، وهي عوامل سياسية اقتصادية اجتماعية، وأخرى ثقافية تربوية وتتمثل فيما يلي:

4 1 الدواعي السياسية الاقتصادية الاجتماعية:

تعتبر العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية الوطنية منها والعالمية دوافع حاسمة دفعت إلى إصلاح النظام التعليمي ليصبح نظاماً تربوياً فعالاً قادراً على الاستجابة لتطلّعات الفرد والمجتمع، ولو عدنا قليلاً إلى الوراء سنة 1999م السنة التي انتخب فيها الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة (المولود سنة 1937م) بأغلبية ساحقة فاقت (73.79%)، والخطاب الذي ألقاه في ماي 2000م عشية تنصيب اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية، وتأكيداً على ضرورة الإصلاح والتعديل والتغيير في النظام التربوي وفق محددات ومرجعيات تضمنها هذا الخطاب لتصبح المدرسة الجزائرية مدرسة عصرية مواكبة للتطورات والتحوّلات الداخلية والخارجية، ومما يلاحظ أنّ للسيد الرئيس برنامجاً ومشروعاً أراد من خلاله إخراج البلاد من أزمتها التي كانت تعيشها تحت طائلة العنف والإرهاب فتمّ تبني العديد من القرارات السياسية المصيرية، والتي لا بد لها من نظام تعليمي يجسدها، ويساهم في تحقيق الأمن والاستقرار المفقودين في البلاد، ويرجع الثقة للمواطن الجزائري، ويعيد الاعتبار له في الداخل والخارج فكان شعار حملته الانتخابية: جُزائر العزّة والكرامة"، ومن بين الإجراءات السياسية المصيرية المتخذة من طرف الدولة آنذاك: مشروع الوثام المدني ثم المصالحة الوطنية، تعزيز مكونات الهوية الجزائرية (برنامج الحكومة: ، 2003، صفحة خطاب) (دسترة اللغة الأمازيغية كلغة رسمية) فرض هيئة الدولة وإرجاع الاعتبار لمؤسساتها، تعزيز الحريات الفردية والجماعية، وديمقراطية الممارسة السياسية، تجسيد فكرة المواطنة... وغيرها من السياسات، والتي تحتاج لنظام تعليمي يعمل عليها ويمكن لها في نفوس الناشئة، فعلى سبيل المثال قد ورد في كتاب التربية المدنية للسنة الخامسة ابتدائي درساً بعنوان: " المواطن وعلاقته بغيره" إذ نجد دعوة صريحة في هذا الدرس إلى ضرورة التعايش مع الغير في أمن وسلام ووثام. (أحمد فريطس ، 2007، صفحة 18) ، لذلك اعتبرت المدرسة الحاضرة لهذه السياسات المنتهجة، أما على المستوى الدولي انتهت الحرب الباردة سنة 1989م وانتهى معها المعسكر الشرقي الشيوعي، وقد نتج عن هذا تقرد الولايات المتحدة الأمريكية بالزعامة محاولة فرض نظام دولي جديد في اطار العولمة يقوم اقتصادياً على المرجعية الرأسمالية، فقد كتب الفيلسوف والاقتصادي الأمريكي فرنسيس فوكوياما (المولود عام 1952م) كتابه: نهاية التاريخ مبشراً بفكرة مفادها أن العالم وصل إلى نهاية التاريخ

(التاريخ كاتجاه وليس كأحداث) فأصبح ملزم بانتهاج الاقتصاد الليبرالي الرأسمالي لأنّ المباديء الليبرالية في الاقتصاد أي السوق الحرة قد انتشرت ونجحت في خلق مستويات من الرخاء المادي لم نعهدها من قبل سواء في الدول الصناعية المتقدمة أو دول العالم الثالث الفقيرة (فرنسيس فوكوياما، 1993، صفحة 11)، فالنهج الليبرالي الرأسمالي أصبح انتهاجه ضرورة اقتصادية واجتماعية ملحة عند الكثير من علماء الاقتصاد من أمثال (اللورد كينز) وهذا للتطور الاقتصادي و الرفاه الاجتماعي الذي تحقق ليس فقط لفعالية هذا النظام، وإنما العولمة أصبحت تفرضه كنموذج اقتصادي لا بديل عنه وهذا ما اصطلح عليه بالاقتصاد المعولم أو عولمة الاقتصاد، وأمام هذه التغيرات الاقتصادية الدولية أصبح من الضروري بمكان تعديل وتصحيح وإصلاح المنظومة التربوية بما يتماشى وهذه التطورات العالمية، فلا بد إذن من إعداد جيل يؤمن بالتطور و الازدهار ونصيه من الرفاه والسعادة، وتشجيعه على العمل والإنتاج والوسطية والاعتدال في الاستهلاك، والتنافس الحر، وفق رؤية وفلسفة تربوية جديدة تحاكي هذه التحولات الاقتصادية العالمية، وإذا ما عدنا إلى البرامج التعليمية والمناهج الدراسية، وفي مختلف المواد نجدها تركز على هذا الجانب المهم وهو البعد الاقتصادي الدولي لذلك جاءت كل النصوص القانونية التي تعتبر المرجع الأساس في إصلاح النظام التربوي لتؤكد على هذه الضرورات الاقتصادية، حيث ورد في القانون التوجيهي للتربية الوطنية مايلي: "إنّ عولمة الاقتصاد تفرض على المنظومة التربوية التحضير اللائق للأفراد والمجتمع لمواجهة التنافس الحاد الذي يميز بداية القرن الواحد والعشرين حيث ترتبط الرفاهية الاقتصادية للأمم بحجم ونوعية المعارف العلمية والمهارات التكنولوجية التي يتعين عليها إدراجها في برامج التعليم والتكوين." (وزارة التربية الوطنية: النشرة الرسمية للتربية الوطنية، 2008، صفحة 43) ، فالإصلاح الجديد تمليه ظروف أخرى مرتبطة أساساً بالتغيرات التي يعيشها المجتمع، حيث أصبح للمدرسة أدوار اجتماعية عدة كالتربية، والتنشئة الاجتماعية، وتكوين الإنسان، والتأسيس للبناء الفكري والثقافي والاجتماعي، وهذا ما حاول الإصلاح التربوي أن يستجيب له لذلك نجد بأنّ مختلف التشريعات الخاصة بإصلاح المنظومة التربوية أكدت على هذا الجانب ألا وهو العولمة في بعدها الاجتماعي حيث ورد في النشرة الرسمية الخاصة بالقانون التوجيهي عند الحديث عن دواعي إصلاح منظومة التربية والتعليم في الجزائر ما يلي: "إصلاح المنظومة التربوية أصبح أمراً ضرورياً سواء بسبب الوضعية الحالية للمدرسة الجزائرية، أو بسبب التحولات المسجلة في مختلف الميادين على الصعيد الوطني والعالمي، والتي تفرض نفسها على المدرسة بصفقتها جزءاً لا يتجزأ من المجتمع الجزائري." (مديرية التقييم والتوجيه والاتصال: إصلاح المنظومة التربوية النصوص التنظيمية ج01، المديرية ا لفرعية ، 2009، صفحة 3)

4 2 الدواعي الثقافية والتربوية:

تعتبر العوامل الثقافية التربوية عوامل حاسمة أدت إلى عملية التجديد والتغيير والإصلاح في النظام التربوي، وهذا ما أكدت عليه مختلف التشريعات والتنظيمات ذات الصلة بالتربية والتعليم حيث أنّ الثقافة الجزائرية مستمدة من تاريخ الأمة الطويل الحافل بالانجازات والذي يعتبر بيان أول نوفمبر 1954م المنطلق والمحدد الأساسي لها، فقد ورد في القانون التوجيهي للتربية الوطنية عند الحديث عن غايات التربية ما يلي: " تسعى التربية إلى ترسيخ قيم أول نوفمبر 1954م ومبادئها النبيلة لدى الأجيال الصاعدة، والمساهمة من خلال التاريخ الوطني في تخليد

صورة الأمة الجزائرية بتقوية تعلق هذه الأجيال بالقيم التي يجسدها تراث بلادنا التاريخي والجغرافي والديني والثقافي. " (وزارة التربية الوطنية: النشرة الرسمية للتربية الوطنية، 2008، صفحة 6) ، وبالحدوث المتمم عن العوامل الثقافية يتأتى للأذهان ثقافة المجتمع الجزائري على اختلاف أصنافه ومكوناته خضع لعملية تحول ثقافي فتغيرت الكثير من المفاهيم والسلوكيات، وحتى التغيير في القيم والعادات والأعراف من ذلك التطور على مستوى البناء والأكل واللباس وطريقة الاحتفالات وأساليب تربية الأبناء والنظرة إلى المرأة... وغيرها من المفاهيم التي خضعت لتطور ملحوظ على المستوى الاجتماعي الرسمي، وغير الرسمي، وكمثال على ذلك السماح للمرأة بالتعلم والعمل وتقلد المناصب، كلها أفكار جديدة حديثة بدأت تجد طريقها في المجتمع الجزائري مع نهاية التسعينيات إثر التحولات السياسية والاقتصادية التي عرفتها البلاد، ومن خلال ترسانة القوانين والتشريعات التي أسست لهذه الثقافة الجديدة أيضاً، وكمثال آخر تربية الأبناء كانت تتم بطرق فيها القسوة والخشونة وتحمل المصاعب وغيرها، أما الأمور اليوم فيما يتعلق بتربية الأبناء في الأسرة تغيرت كثيراً زالت مفاهيم الغلظة والشدّة وبرزت مفاهيم الرفق واللين مع الأبناء من طرف الأسرة حتى يكاد العنف يزول في الأسرة من طرف الوالدين على أبنائهما، وأمام هذه المنظومة القيمية والثقافية التي باتت تفرض نفسها كتحوّل اجتماعي في الذهنيات والأفكار كان لزاماً على الدولة، وعلى القائمين على الشأن التربوي القيام بعملية إصلاح جذري لمختلف مكونات الفعل التربوي، وتجديد مكانزمات التربية والتعليم لتصبح المدرسة الجزائرية مدرسة قوية فعالة متفاعلة تلتنقي عندها كل القيم والعادات والفنون لتؤسس لثقافة ايجابية موحدة تخدم الوطن والمجتمع كمؤسسة تعليمية تنقيفية اجتماعية يعول عليها في البناء الفكري والثقافي، يقول محمد مهاتير (المولود سنة 1925م) وزير تربية ورئيس وزراء ماليزيا سابقاً: " الظاهرة الاقتصادية والفكرية الماليزية أهم درس تعلمته من تحبتي في الحكم، وتأكدت أنّ مشاكل الدول لا تنتهي، لكن علاجها جميعاً يبدأ من التعليم... فلا توجد في العالم دولة نامية أنفقت على التعليم بقدر ما أنفقت دولة ماليزيا. " (مذكرات الدكتور محمد مهاتير: ، تر أمين الأيوبي، 2014، صفحة 886)، أما العوامل التربوية اعتبرت عوامل رئيسية لإصلاح النظام التربوي سواء المحلية منها أو العالمية، أما المحلية منها تتمثل في تلك التحولات والتطورات الداخلية سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً، والتي باتت تفرض نفسها على العقول والقلوب وعلى الواقع والتي تستدعي بالضرورة منظومة تربوية تحاكي مناهجها وبرامجها وأساليبها هذه التغيرات المحورية للواقع الجزائري فتغيرت معه الكثير من المفاهيم كمفهوم التربية، التعليم، الغايات، الأهداف، السياسة التربوية... وغيرها من المفاهيم التي تغيرت مدلولاتها مع بدايات القرن 21م، كل هذا فرض واقعاً تربوياً وثقافياً جديداً يستوجب مشروعاً تربوياً متكاملًا يتمشى ويتناغم معه هذا من جهة، ومن جهة أخرى السياسة التربوية السابقة أثبتت محدوديتها وعدم كفاءتها، فلم تعد قادرة على مسايرة الواقع الجديد المتجدد لأنها تعود إلى سنوات الثمانيات والتسعينات تجاوزتها الظروف، وهذا ما نتج عنه شرحاً وهوة عميقة بين المدرسة ومحيطها الخارجي ، فمشروع الإصلاح التربوي جاء كنتيجة للتحولات التي عرفتها الساحة الوطنية والدولية من تطورات فرضت الإصلاح والتجديد للوصول إلى مشروع تربوي يشكّل مشروعاً مجتمعياً، مشروع الدولة، والأمة الجزائرية يرجى منه تقديم

الإضافة اللازمة في التنمية والتقدم، مشروعاً رائداً مقتدرًا ينقل الفرد والمجتمع بجدارة إلى وضعية جديدة من التنظيم والخلق والإبداع.

5 الأسس التي قامت عليها الإصلاحات التربوية:

إنّ المتتبع للإصلاحات التربوية سنة 2003م يجد بأنّها قامت على أسس ومرجعيات تضمنها القانون التوجيهي للتربية الوطنية والتي يريد الباحث إيجازها في الأسس الآتية:

5 1 مقومات الهوية الوطنية:

يعتبر القائمون على مشروع الإصلاح التربوي في بلادنا أنّ إصلاح المنظومة التربوية يهدف إلى صياغة مشروع تربوي ناجح ومنكامل يمكن التأسيس عليه كمشروع مجتمع، مشروع أمة يُعولّ عليه في التنمية والتقدم، وأنّه لا يمكن أن يحقق مقاصده إلا إذا كان من صميم القيم والمرجعيات المشكّلة للشخصية الجزائرية يحاكي الهوية الوطنية للفرد الجزائري في أبعادها المختلفة من أهمّها الدين الإسلامي، اللغة العربية والأمازيغية، الوطن الجزائري، التاريخ الوطني العربي الإسلامي، الانتماء للوطن والأمة.. وغيرها، فالإصلاحات التربوية انطلقت من هذه المقومات لتؤسس لمنظومة تربوية أصيلة تتناغم وفلسفة المجتمع الجزائري، كما أنها نفسها المبادئ التي تضمنها بيان أول نوفمبر 1954م من أسس تجعل من الدين الإسلامي دين الشعب والدولة، وأنّ اللغة الرسمية اللغة العربية والأمازيغية على اختلاف لهجاتهما، وأنّ الجزائر وطننا بتاريخه وجغرافيته وطن واحد موحد، كما أنّنا عرب ومسلمين ونشعر ونعتز بالانتماء لهذه الأمة، وهذا مانصت عليه كل دساتير الجمهورية باعتبارها تلك الأسس ثابته الأمة يجب البناء عليها في الإصلاح التربوي، إذ جاء في القانون الأساسي للتربية الوطنية في الباب الأول تحت عنوان أسس المدرسة الجزائرية في فصله الأول ما يلي: " تسعى التربية إلى تقوية الوعي الفردي والجماعي بالهوية الوطنية باعتبارها وثاق الانسجام الاجتماعي وذلك بترقية القيم المتصلة بالإسلام والعروبة والأمازيغية." (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 04، القانون التوجيهي للتربية الوطنية، 27 يناير 2008م، الفصل الأول، 2008، صفحة 8)، فالإصلاح التربوي انطلق من مقومات العروبة والإسلام، حيث جاء أيضاً في القانون التوجيهي للتربية الوطنية ما يؤكد على هذا الجانب إذ يقول: " تسعى التربية لتكوين جيل متشبع بمبادئ الإسلام وقيمه الروحية والأخلاقية والثقافية والحضارية." (وزارة التربية الوطنية: النشرة الرسمية للتربية الوطنية، 2008، صفحة 8).

5 2 الثقافة الجزائرية:

مما لا شك فيه أنّ الإصلاح التربوي قام على أساس يراعي الثقافة الجزائرية على تنوعها وتعددتها من قيم وأعراف وعادات وقيم ومبادئ وفنون... وغيرها حيث جاء ليحاكي هذه الثقافة، لذلك نجد التركيز على البعد الثقافي الوطني في مختلف البرامج الدراسية، والمناهج التربوية واضحة جلياً، لأنّ للثقافة دور بارز في الإقلاع الحضاري، وقد لا نجانب الصواب إذا قلنا أنّ المدرسة مطالبة اليوم أكثر من أي وقت مضى من صيانة ثقافة المجتمع وتحسينها والحفاظ عليها وتكوين أجيال المستقبل متشعبة بالقيم الدينية والأخلاقية و الإجتماعية النابعة من عرق المجتمع الجزائري لأنّ الثقافة عامل من عوامل تحقيق الوحدة الوطنية وحدة الأرض والوطن، وتحقيق

الانسجام والتعايش بين أبناء الوطن الواحد على اختلاف لهجاتهم وألوانهم وعرقهم ومناطقهم درءاً للفتنة والتفكك الذي يجب تجنبه بالإعداد التربوي الصحيح للأجيال من خلال تعريف الناشئة بقيم وثقافة المجتمع الجزائري ومرجعياتها وترسيخها في أذهانهم والتأكيد عليها، ورسم ملمح المواطن الصالح انطلاقاً من التعلق بها والدفاع عنها واعتبارها جوهر الوطنية، لأنّ ما تقرّقه الإيديولوجيات تجمعه الثقافة لذلك نجد كل دول العالم تعول على البعد الثقافي في البناء السياسي والاجتماعي، وكمثال على ذلك القيم الثقافية المشتركة للدول الأوروبية شكّلت العامل الأبرز لوحدة أوروبا تحت مسمى الاتحاد الأوروبي، من هنا كان لابد على السياسة التربوية أن تجعل من الأبعاد الثقافية محطة من محطات الوعي الوطني، وهذا بالتركيز على رسالة الثقافة وتوريثها للأجيال خدمة للوطن والدولة، لذلك جاء الإصلاح التربوي سنة 2003م ليحاكي هذا الجانب ويستوعب احتمالية المشكلات قبل وقوعها، وهذا ما تأكد فعلاً من خلال النصوص القانونية التي أكدت على أن التطورات والتغيرات على الصعيد الداخلي في المجتمع الجزائري خاصة التطور على مستوى القيم والعادات والأعراف... وغيرها من مظاهر التفاعل الثقافي تستدعي رؤية تربوية ملهمة تجمع المتناقضات والمتغيرات وقولبتها في رؤية واحدة ايجابية تخدم الوحدة الوطنية، والطموحات الاجتماعية، وهذا ما اتخذ في الحساب عند الإعداد لإصلاح المنظومة التربوية في الجزائر، لذلك يرى عدد كبير من الكتاب الغربيين أن النمط الثقافي السائد في البلدان النامية يعيق عملية التنمية، فلا بد للمدرسة أن تؤسس لثقافة جديدة تتماشى وتطلعات المجتمع تنقل الفرد من ثقافة التخلف إلى ثقافة التقدم، يقول ميردال (Gunnar Myrdal 1898-1987م) في هذا الخصوص: "إن اتجاهات السكان في الدول النامية نحو الحياة والعمل تعتبر معوّقاً للتنمية لما تتميز به من عدم احترام للنظام وانتشار الخرافات والحاجة إلى اليقظة والتكيف والطموح والاستعداد للتغيير والتجريب واحتقار العمل اليدوي والخضوع للاستغلال وعدم الرغبة في التعاون وغير ذلك"، فالتحديات الثقافية للواقع الذي نعيش فيه منطلق الإصلاح التربوي، وفي نسق هذه التحديات يمكن تحديد الدور الذي يمكن للتربية أن تؤديه في عملية النهضة التنموية الشاملة، ولا سيما في مجال التنمية الثقافية.

(جعفر حسين: مقاربة الدكتور أسعد وطفة للإصلاح التربوي العربي، دس، صفحة 3)

5 3 مراعاة البعد الثقافي العالمي:

إنّ الإصلاحات التربوية لم تكن إصلاحات منغلقة على ذاتها تراعي البعد المحلي و تهمل الأبعاد الأخرى العالمية والدولية بل جاءت لتحاكي أيضاً الثقافة العالمية، وهذا أمر ضروري ولازم بأنه لا يجب تجاهل أنّ هناك ثقافة عالمية تفرضها العولمة تزاوم الثقافة المحلية كما سبق وأن ذكرنا وتأثير هذه القيم الوافدة إلينا على الأفراد والمجتمعات بشكل سريع منقطع النظير لذلك أصبح التفكير في الإصلاح التربوي حتمية لا مفرّ منها لتحسين الناشئة من جهة من هذه الثقافة القادمة إلينا من وراء البحار لمنع الاستلاب من المحلي والاعتراب في العالمي، وضياح الهوية ومعها الوطنية والعمل على توعية الطفل في المدرسة بكيفيات الانخراط الايجابي في هذه الحركية الثقافية من جهة أخرى، لضمان توازن نفسي وفكري وثقافي لمواطن المستقبل وهذه الوظيفة الحضارية تعتبر المدرسة كمؤسسة اجتماعية المرشد الرسمي الوحيد لها، يقول عبد الله عبد الدائم: "التربية هي مدخلنا إلى التنمية الشاملة ودرعنا الواقي ضدّ الاكتساح الثقافي". (سلامة الخميسي، دس، صفحة 3)، لذلك أصبح النظام التربوي

مطالباً بأن يخرط في علاقات تفاعل نشط مع المتغيرات المحيطة به حيث لا يعمل هذا النظام في فراغ كما لا يقبل منه أن يتخلف عن حركة التغيرات العلمية و التكنولوجية والمعرفية والثقافية الكبرى من حوله، فالتحديات التي باتت تفرضها العولمة اليوم أصبحت تمثل التحدي الأكبر أمام التربويين وغيرهم من المعنيين بالشأن التربوي من مختلف جوانبه. (سلامة الخميسي، د س، صفحة 2)

5 4 النظريات التربوية الحديثة:

مما لا شك فيه أن الإصلاحات التربوية قامت على أساس ما توصلت اليه البحوث العلمية في مجال التربية والتعليم و البيداغوجيا لأن تحقيق الغايات والأهداف يرتبط بهذ الجانب، فالمدرسة المنتجة الفعالة الايجابية تنتج الرأسمال البشري، وتساهم بفعالية في خدمة المجتمع، ايجابية قادرة على معالجة المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، لذلك أصبحت كل الدول المتحضرة تنظر إلى التعليم كقطاع استراتيجي لا بد من الاهتمام به وترقيته وتطويره، فقد قامت الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1983م بإصلاح نظامها التعليمي عندما شعر المسؤولون الأمريكيون أنذاك بتراجع الإبداع العلمي والتكنولوجي في أمريكا وتدني مستوى الطلاب فأرجعوا ذلك مباشرة إلى الخلل على مستوى التعليم فصدر تقرير من اللجنة المكلفة بإصلاح النظام التعليمي بعنوان أمة معرضة للخطر من أهم ما ورد فيه : "إن المشكلة ليست مجرد قضية تهم المدارس بل هي قضية أمة تود أن تأخذ مكانها في عالم شديد التنافس ليس لديها من أداة لتحقيق ذلك إلا التربية التي تصوغ مواردها البشرية، فهي التي تحدد بنوعيتها ومستواها مكان الولايات المتحدة وسط هذا العالم." وجاء فيه أيضا: "التاريخ لا يرحم الكسالى، والمنافسة امتدت من التجارة إلى الأفكار." (وزارة التعليم الأمريكية: تقرير مقدم من اللجنة الوطنية المكلفة بدراسة وسائل تحقيق التفوق والسبق في التعليم بالولايات المتحدة الأمريكية تر يوسف عبد المعطي، 1983، صفحة 6) ، هكذا تنظر الدول الرائدة إلى التعليم معتبرة إياه طريقاً للريادة والقيادة، ومنطلقاً للتطور والتقدم ومنجياً من الأزمات والمشكلات. كما يذهب إلى ذلك ميشيل إده، (عبد القادر تومي، 2011، صفحة 125) فالتربية والتعليم جزء لا يتجزأ من البناء الثقافي، فمن الضروري أن تستلهم الإصلاحات التربوية من النظريات التربوية الحديثة ما يقدم الإضافة العلمية والتربوية و البيداغوجية المأمولة، وهذا بالتجديد والتحسين و التحيين والتعديل في مناهج وبرامج الماضي أحياناً، وتبني القطيعة أحياناً أخرى فاستقدمت مفاهيم تربوية جديدة أصبحت الضرورة التربوية تفرضها كمفهوم التعلم، المعالجة البيداغوجية، التقييم والتقويم، جودة التعليم، الحوكمة... وغيرها من المفاهيم التربوية التي أخذت حيزاً في منظومة التربية والتعليم الجزائرية، للإشارة فقط أرد الباحث في كل ملبق أن يوضح كيف أن التطورات الحاصلة في المجالات التربوية كيف أصبحت تفرض قيماً ومفاهيم تربوية معينة يجب مراعاتها في عملية الإصلاح التربوي، وهو فعلاً ما راعته الإصلاحات التربوية وجعلته أساساً من الأسس التي انبنت عليها على الأقل نظرياً، فقد جاء في القانون التوجيهي للتربية الوطنية ما يلي: "ينبغي على المدرسة أن تكون ملامح التلاميذ الذين لهم فكر سليم، وتتوافق مع الطلب الاجتماعي الذي أصبحت شروطه تشتد أكثر فأكثر، سيتم التركيز ليس فحسب على الطرائق وممارسات التدريس التي تلتجئ إلى الحفظ والتطبيق الآلي تقريباً للقواعد والأساليب المؤدية إلى تراكم كتل المعرفة التي سرعان ما تنسى ويتجاوزها الزمن بل على المقاربات التي تتيح النمو المتكامل للمتعلم واستقلاليته وكذا اكتساب كفاءات وجيهة

ومتينة ودائمة...". (وزارة التربية الوطنية: النشرة الرسمية للتربية الوطنية، 2008، صفحة 8)، وبهذا يتضح للباحث مكانة هذا الأسس والمرجعيات في مشروع الإصلاحات التربوية.

6 غايات ومقاصد الإصلاحات التربوية:

لكل جهد تربوي غايات وأهداف يريد تحقيقها وهي مختلفة ومتعددة تحاكي وتتناغم مع مجالات عدة، وبالحديث عن الإصلاحات التربوية سنة 2003م بالجزائر نجد بأنها رسمت العديد من الغايات والمقاصد أرادت بلوغها وتحقيقها وهذا ما تضمنته مختلف التشريعات والقوانين والتنظيمات ذات العلاقة بالإصلاح التربوي والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

6 1 إعداد الناشئة لحياة المستقبل:

إنّ الإصلاح التربوي أراد أن يركّز أكثر على الناشئة الأطفال الصغار المتمدرسين والعمل على إعدادهم لحياة أخرى حياة مستقبلية تتجاوز الماضي وتفهم الحاضر وتعدّ العدة للمستقبل، مستقبل جديد ينعمون فيه بحب العلم والعمل والاعتزاز بالوطن والدولة، وهذا باكتساب مختلف الكفاءات، والمعارف العلمية والتكنولوجية اللازمة ومسيرة حركة التطور العالمية، والتفتّح على العلوم والمعارف، وتعلّم اللغات الأجنبية، والتكيف مع المستجدات الراهنة، وفهم الواقع والعمل على المساهمة الايجابية في تغييره إلى ما هو أفضل وهذا لا يكون إلا عن طريق برامج دراسية فعّالة وأساتذة أكفاء وتنظيم تربوي عصري لأنّ التعليم الجيد هو الذي ينتج الكفاءات التي تقود عجلة التنمية والتقدم، فتلميذ اليوم هو الرئيس أو الوزير أو القاضي أو الطبيب أو المعلم غداً، إذا ما أسأنا تعليمه ولم نعدّه إعداداً صحيحاً للمستقبل سوف نتكبّد خسارة مجتمع برتمته هذا من جهة، كما لا بد من تربية النشء على قيم الديمقراطية والتسامح وحقوق الإنسان واحترام الآخر و الإيمان بالتنوع والتعدد في الأفكار والمواقف ونبذ العنف والصراع وتقديس الحرية والمسؤولية... وغيرها من القيم التي ينسجم فيها المحلي مع العالمي والعمل على نشر وتمثّل كل هذه القيم في الواقع، لذلك جاءت غايات وأهداف الإصلاحات التربوية تحاكي هذا الأمر، فقد ورد في القانون الأساسي للتربية الوطنية ما يلي: " تسعى التربية إلى تحقيق الغايات التالية ومنها إرساء مجتمع متمسك بالسلم والديمقراطية متفتح على العالمية والرقي والمعاصرة بمساعدة التلاميذ على امتلاك القيم التي يتقاسمها المجتمع الجزائري والتي تستند إلى العلم والعمل والتضامن واحترام الآخر والتسامح وبضمان ترقية قيم ومواقف ايجابية لها صلة على الخصوص بمبادئ حقوق الإنسان والمساواة والعدالة الاجتماعية." (وزارة التربية الوطنية: النشرة الرسمية للتربية الوطنية، 2008، صفحة 8)، وبهذا يجب الاهتمام بالمستقبل، وبالحياة المعاصرة وتربية الناشئة على ثوابتها ومتغيراتها في عملية الإصلاح التربوي.

6 2 تكوين جيل متشبع بالقيم الدينية والوطنية:

تعتبر هذه الغاية من أهم الغايات التي تسعى المدرسة إلى تحقيقها من خلال مخرجاتها فالإصلاحات لا تسعى لتكوين جيلاً سلبياً منغلق على نفسه متأزم لا يساير الواقع، وغير قادر على التأقلم والاندماج في الحياة، كما لا تريد جيلاً مستلب الهوية مغترب في ثقافة الآخرين لا لهقّة له بدينه ولغته وهويته، وإنّ ما نريده جيلاً جديداً متحضراً متشبع بقيمه وعاداته وتقاليده وأخلاقه العربية الإسلامية معتر بوطنيته مدافعاً عنها، من خلال مختلف

الدروس والوضعيّات التعلّمية التي تخدم هذا الغرض للوصول إلى جيل بعقلية الأصالة والمعاصرة يحافظ على قيمه ومبادئه متفتح على الآخر، وهذا لمساييرة العولمة وما أصبحت تفرضه من غزو ثقافي، لذلك يجب على المدرسة أن تعمل باستمرار على تحصين الأطفال بثقافة ايجابية مستوحاة من الثقافة الجزائرية ديناً ولغة ووطناً وانتماءً من أجل تكوين أجيال متشعبة بالقيم الدينية والوطنية التي هي أصلاً ثوابت الأمة ومرجعياتها، مع العمل على إعطاء الحرية في التفتح على الحضارات والثقافات إيجاباً، حيث ورد في القانون التوجيهي للتربية الوطنية: " تسعى التربية إلى تحقيق الغايات الآتية ومنها تحذير الشعور بالانتماء للشعب الجزائري في نفوس أطفالنا وتنشئتهم على حب الجزائر وروح الاعتزاز بالانتماء إليها، وكذا تعلقهم بالوحدة الوطنية ووحدة التراب الوطني، ورموز الأمة " (وزارة التربية الوطنية: النشرة الرسمية للتربية الوطنية، 2008، صفحة 8)، لذلك كان الإصلاح والتغيير والتجديد والتعديل في مختلف مكونات الفعل التربوي لتصبح المدرسة الجزائرية مدرسة قوية فعّالة متفاعلة تلنقي عندها كل القيم والعادات والفنون لتؤسس لثقافة ايجابية موحدة تخدم الوطن والمجتمع، مدرسة أصيلة متأصلة متمسكة بثوابتها، جديدة متجددة متفتحة على غيرها.

6 3 تكوين المواطن الصالح الإيجابي:

إن من بين غايات وأهداف الإصلاحات التربوية في الجزائر هو السعي لتكوين المواطن الصالح الإيجابي المحبّ لوطنه المعتر بثقافته الكفاء القادر على التغيير نحو الأفضل، المواطن الذي يقوم بواجباته ويمارس حريته الذي يحترم قوانين دولته ويحافظ على مختلف مؤسساتها ويسعى للبناء وتقديم الإضافة بعيداً عن السلبية والتخريب، لذلك جعلت المدرسة الجزائرية من أهم مخرجاتها التربية على المواطنة، والتي يمكن تعريفها حسب دائرة المعارف البريطانية على أنها: "علاقة فرد ودولة كما يحددها قانون تلك الدولة وبما تتضمنه تلك العلاقة من واجبات وحقوق تلك الدولة." (عبد الله عبد الدائم ومجموعة من المؤلفين، 2005، صفحة 27) ، ويعتبر الفيلسوف الفرنسي جان جاك روسو من السابقين الذين ضمنوا تربية المواطنة حقوقاً سياسية في كتابه العقد الاجتماعي، فقد جاء في القانون التوجيهي للتربية الوطنية أن الغاية الكبرى للمدرسة الجزائرية الحديثة ضمان التكوين على المواطنة. (وزارة التربية الوطنية: النشرة الرسمية للتربية الوطنية، 2008، صفحة 14)

6 4 التنشئة الاجتماعية للأجيال:

للمدرسة وظيفة اجتماعية بامتياز تتمثل في التنشئة الاجتماعية الصحيحة للأجيال وهذا ما تضمنته مختلف التشريعات القانونية المتعلقة بالإصلاح التربوي، حيث ورد في المادة الخامسة (05) من القانون التوجيهي للتربية الوطنية ما يلي: "تقوم المدرسة في مجال التنشئة الاجتماعية بالاتصال الوثيق مع الأسرة التي تعتبر امتداد لها بتنشئة التلاميذ على احترام القيم الروحية والأخلاقية والمدنية للمجتمع الجزائري والقيم الإنسانية وكذا مراعاة قواعد الحياة في المجتمع." (وزارة التربية الوطنية: النشرة الرسمية للتربية الوطنية، 2008، صفحة 9)، لذلك نجد جلّ علماء الاجتماع والمتخصصين في التربية يعرفون المدرسة تعريفاً يحاكي وظيفتها الاجتماعية نجد مثلاً دوركايم (1917 ± 858م) يرى أن التربية هي الفعل الممارس من طرف الجيل البالغ على الأجيال التي لم تتأهل بعد للحياة الاجتماعية، وهدفها أن تنمّي في حالاته الفيزيائية والثقافية والذهنية التي يحتاجها هو والمجتمع السياسي في مجمله والمجال الاجتماعي الذي ينتمي إليه، و التطبيع الاجتماعي (Socialisation) الذي يتحدث

عنه دروكايم هو تلك الآلية التي يتم من خلالها دمج الناشئة ضمن نسيج نمط حياة سائد في المجتمع (الأنترنت: <http://univerecherche.blogspot.com> ، 2011)، وبالتالي تضطلع المدرسة بمهمة التنشئة، والتوعية الاجتماعية للناشئة، وهذا ما جعلته الإصلاحات التربوية أهم غاياتها.

6 5 مساهمة المدرسة في التنمية المستدامة:

إذا كان الجهد التربوي يستهدف الفرد والمجتمع فلا شك أنه لن يتحقق إلا إذا جعلت المدرسة مخرجاتها في خدمة الحياة الاقتصادية والاجتماعية للأفراد بغية تحقيق التنمية والرفاه، من هنا جاء الإصلاح التربوي لجعل المدرسة في قلب الأحداث الاقتصادية تساهم في التنمية الاقتصادية، فالتربية الحديثة، والتعليم المعاصر يقومان على معالم النجاح والفعالية في النظام التربوي وهذا لا يتحقق إلا إذا استطاعت المنظومة التربوية أن تفرز جيلاً يؤمن بالتطور والتقدم ويسعى لتحقيقه عن طريق حب العمل والسعي إليه عن طريق بذل المجهود من أجل التكيف مع الواقع وتغييره إلى الأفضل والأحسن، وللحاق بركب المجتمعات المتحضرة، فالإصلاح التربوي في الجزائر ركز في مخرجاته على البعد العملي الاقتصادي للمدرسة، لأنّ التحولات الخارجية المرفوقة بالتحديات الداخلية التي يواجهها مجتمعنا تدعو بالدرجة الأولى إلى تكوين الموارد البشرية الكفاءة، لأن معايير النجاح في الإنتاجية تنحصر في الأداء الجيد والفعالية، ولهذا كان لابد من جودة نوعية التعلّات ورفع مردود النظام التربوي، وهذا بالتأسيس لسياسة تربوية فعالة ناجعة واقعية، تنتج الكفاءات الذين ينهضون باقتصاد البلاد، وهذه غاية تسعى إليها جلّ المنظومات التربوية عبر العالم، وكمثال على ذلك التجربة الماليزية كيف أن نجاح السياسات التعليمية أدى إلى أن يُحقّق الاقتصاد تراكمًا كبيراً من رأس المال البشري الذي هو عمود التنمية وجوهرها، ووظفت ماليزيا التعليم كأداة حاسمة لبلوغ مرحلة الاقتصاد المعرفي القائم على تقنية المعلومات والاتصالات. (إيلي حمد القاسم، 2011) من هنا يمكن القول أنّ من أهداف التربية المساهمة في التنمية والتقدم.

7 واقع الإصلاحات التربوية:

إنّ المتنبّع للإصلاحات التربوية في الجزائر سنة 2003م يتبين له أنّ الأمر لا يبدو ايجابياً ألبتة إذ لا زالت مدرستنا بعيدة عن المأمول، كيف لا و مخرجاتها اليوم توصف بالكارثية فشلت فشلاً ذريعاً في التحصين الفكري والثقافي، فلا هي أسست لثقافة وطنية متينة أصبح الطفل الجزائري متشبث بها وساعدت في البناء الثقافي والاجتماعي، ولاهي سايرت للعصرنة والتطور فاكنتسبت الرهان و التنافسية، إذ لا يزال الفعل التربوي في منظومتنا يراوح مكانه حتى وُصف الإصلاح بأنه الانسلاخ أي انسلاخ من الثقافة المحلية، والدليل على ذلك أنّ ما تفرزه المدرسة اليوم متعلمين بلباس مناف لقيم وعادات المجتمع الجزائري خاصة في صفوف الفتيات، بالإضافة إلى التصرفات والسلوكات اليومية للمتمدرسين من كلام فاحش وتدخين ومخدرات وعدم احترام المدرسة كحرم للمعرفة والأخلاق ونقشي ظاهرة العنف بأشكاله المختلفة ناهيك عن تنامي ظاهرة الغش أيضاً، واستغلال وسائل الاتصال والتواصل لأغراض دنيئة، هذه الأمراض وغيرها جعلت القيم التي تفرزها المدرسة قيم سلبية مأسوية لا تمة بصلة للهوية الوطنية، حتى أصبحت المدرسة عبئاً على المجتمع بدل أن تكون قاطرة المجتمع حامية للقيم والمحافظة عليها مما جعلنا نقرّ بأن الإصلاحات التربوية فشلت في التأسيس لثقافة ايجابية جديدة يتبناها المجتمع وتشكّل

الحافز للتغيير والتطور والتحصّر فالجانب العملي منها لا يحاكي ما هو نظري، فمزال المشروع التربوي الوطني يراوح مكانه، بقيت جهودنا التربوية إن على مستوى النظرية أو تطبيقاتها عاجزة عن التوظيف الإيجابي والفعال للتجارب التربوية العالمية الناجحة فضلا عن ابتكار تجارب جديدة تتال بها الأمة خاصة التميز بين الأمم في ابتكار الحلول الذاتية لمشكلاتها، حيث يؤكد المتخصصين في المجال التربوي أن أزمة التربية في الوطن العربي بما فيه التربية في الجزائر تتلخص بالأساس في غياب الموقف الفلسفي الواضح من صورة الإنسان الغاية الذي يجب على التربية أن تعمل على بنائه. فالإنسان الذي تعده المدرسة العربية والتربية العربية عموما إنسان اغترابي سلبي لا يمتلك القدرة على مواجهة التحديات الحضارية أو القدرة على تمثّل معطياتها. وهنا يترتب على المخططين في مجال التربية العمل على تحديد الموقف الفلسفي من الإنسان، فالمجتمعات الغربية والتي قطعت شوطا كبيرا في ميدان المشاركة الحضارية حددت صورة الإنسان الغاية منذ زمن بعيد وصورته هي الإنسان المبدع والناقد والمتوازن الإنسان العالم التكنولوجي الحر الذي أعد للمشاركة في بناء الحضارة وتمثّل معطياتها، إن تكنولوجيا الغد لا تحتاج إلى ملايين الرجال السطحي التعليم المستعدين للعمل المتساق في أعمال لا نهائية التكرار، ولكنها تتطلب رجالا قادرين على إصدار أحكام حاسمة رجالا يستطيعون أن يشقوا طريقهم وسط البيئات الجديدة، ويستطيعون أن يحددوا موقع العلاقات الجديدة في الواقع السريع التغيير، إنها تتطلب رجالا من ذلك النوع الذي وصفه س.ب.سنو بأنهم يحملون المستقبل في عظامهم (الفين توفلر :، تر محمد علي ناصيف، 1990، صفحة 423)، فالإصلاح التربوي فشل في تحقيق طموحات وآمال المجتمع الجزائري، إذ كيف نفسّر تفشي ظواهر سلبية عدة في المجتمع كالكرهية، الكآبة، فقدان الثقة في النفس، اليأس، التفكير السلبي، احتقار الذات... وغيرها من الظواهر التي أدت إلى تفاقم ظاهرة الحرقلة أي الهجرة السرية لشباب اختاروا أعماق البحار كسبيلاً لتحقيق أحلامهم فمنهم من مات في البحر، وبعضهم وصل إلى الضفة الأخرى طمعاً في حياة كريمة، حيث أصبحت الأرقام مخيفة لا تبشّر خيراً وبحسب أرقام قدمتها وزارة الدفاع الوطني فإنه سنة 2017م أكثر من 2630 مهاجر غير شرعي عبروا المياه البحرية باتجاه أوروبا والظاهرة في تزايد، ناهيك عن انتشار تعاطي المخدرات في المجتمع لدى الشباب الرجال والنساء، وحتى في الوسط المدرسي انتشار وتعاطي غير مسبوق للمخدرات من طرف التلاميذ، كما انتشرت ظاهرة الانتحار في وسط التلاميذ نتيجة ممارستهم اللاواعية لما يسمى: "لعبة الحوت الأزرق". و ما نتج عنها من تعقيدات في العلاقة بين التلاميذ وأسرهم، زيادة على ذلك العنف الذي تضاعف في المجتمع وتزايدت نسبه في المدارس، فقد توصل الباحث إلى بعض النسب عن ظاهرة العنف

المدرسي مثلاً، وهي عبارة عن دراسة قام بها فوزي بن دريدي وهو أستاذ جامعي متخصص في دراسات العنف المدرسي ورئيس فرقة بحث بالمركز الوطني للبحث في الأنثروبولوجيا الثقافية والاجتماعية - وهران، وقد أثبتت هذه الدراسة ما يلي: أن حوالي 17.87% من التلاميذ قاموا بعنف جسدي على زملائهم، كما أن ثلث التلاميذ تعرضوا للعنف اللفظي من طرف زملائهم، بالإضافة إلى أن 15.64% من التلاميذ تعرّضوا للسرقة من طرف زملائهم، و 06.14% من العينة قاموا بسرقة أحد زملائهم، كما أن 47.48% صرّحوا بأن مدرستهم أصبحت مليئة بالعنف. (الدكتور فوزي دريدي، 2012، صفحة 5) وانطلاقاً من هذه الدراسة التي شملت ظاهرة العنف

المدرسي والتي لها علاقة وطيدة بالظواهر الأخرى فإن النسب المتوصل إليها مقلقة جداً تمس مصداقية القيم التي تنادي بها المدرسة خاصة عندما نجد أن تقريباً نصف التلاميذ لا يشعرون بالأمن والأمان في مدرستهم فكيف يدرس التلميذ وهو لا يشعر بالأمن؟ فالعنف المدرسي هذا ناتج بالأساس عن عدم قدرة البرامج التعليمية على التأثير في المتعلم تأثيراً إيجابياً فتوجهه التوجيه الصحيح، وبالإضافة إلى هذه الظواهر وغيرها فإن المدرسة لازالت بعيدة جداً عن أهدافها التي هي أهداف المجتمع فلا تنمية مستدامة، و لا تطور اقتصادي (هشاشة الاقتصاد الوطني كونه اقتصادي ريعي لم يتخلص من تبعيته للمحروقات)، ولا استقرار اجتماعي (الإضرابات المتكررة في مختلف القطاعات كالصحة والتربية، والتعليم العالي.. وغيرها) كل هذه الأمراض التي أصبح المواطن البسيط على دراية بها تجعل نؤكد بأنه لا علاقة بين القول والفعل في المنظومة التربوية في بلادنا فالتشريعات والقوانين والغايات من التربية والتعليم ايجابية مشجعة ولكن تجسيدها على أرض الواقع يبقى أمر بعيد المنال للتناقضات العدة التي تعيشها المدرسة الجزائرية جعلها رهينة سياسات وخطط فاشلة، إذ أن المدرسة التي يفترض منها تخريج كفاءات يدفعون عجلة الاقتصاد إلى التنمية والتطور فاجئ بضعف مستوى رهيب في صفوف المتعلمين، والدليل على ذلك نسب النجاح في مختلف الامتحانات المصيرية التي لازلت دون المستوى المطلوب (نسبة النجاح في بكالوريا 2017م لم تتجاوز 56.07%)، للإشارة فقط الإصلاحات التربوية سنة 2003م جعلت من بين أهدافها تحسين نسب النجاح في الامتحانات المدرسية بقدر معتبر بين (70% و 80%) (وزارة التربية الوطنية: النشرة الرسمية للتربية الوطنية، 2008، صفحة 39)، إذ أفاد التقرير المفصل حول جودة التعليم لعام 2013-2014م، الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، والذي تم نشره في وقت سابق بأن الجزائر حلت في المرتبة الـ 100 بين الدول في جودة النظام التعليمي تتأخر عن جيرانها تونس (المرتبة 83) والمغرب (المرتبة 77)، ومما يؤكد هذا اعتراف السيدة وزيرة التربية الوطنية نورية بن غبريط بضعف مستوى التلاميذ خاصة الضعف في مادة اللغة العربية، إذ أكدت أن النتائج إلى حد الآن ليست مرضية ودون المستوى المطلوب كما أن التعليم في مختلف الأطوار التعليمية قائم على الحفظ والحشو بعيداً عن الواقع، والباحث مارس مهنة التعليم في الطور الثانوي مادة الفلسفة لأزيد من 08 سنوات لاحظ من خلالها أن معظم الأسئلة التي كانت تقدم في امتحان شهادة البكالوريا أسئلة حفظ لا فهم ولا تحليل فيها، فكيف نريد منظومة تربية وتعليم تتناغم والواقع الاقتصادي وهي بعيدة عن الواقع؟ لازلت تسبح في نظريات لم تجسد في الميدان، كما أن السياسة التربوية لا تتسجم والسياسة الاقتصادية ولا يوجد تنسيق فعلي وعملي بين الاحتياجات الاقتصادية، وبين ما تقدمه المدرسة، كما أن منظومتنا التربوية اليوم حسب رأي الخبراء والمنتبعين لميدان التربية والتعليم في بلادنا، تعاني من أزمت عدة كمشكلة التربية وعلاقتها بالتنمية ومشكلة التربية وعلاقتها بالسلطة وكذا علاقتها بالراهن (الواقع) (عموري عيش: ، أشغال الملتقى الدولي الثاني ، صفحة 264)، لازال هناك اتساع للهوة بين المدرسة والواقع الاقتصادي وهذا ما أفرز ويفرز مشكلات عدة يجعل منظومتنا الاقتصادية في علاقتها بالمدرسة دون المستوى المأمول.

8 خاتمة:

انطلاقاً مما سبق نستنتج أنه لا علاقة بين ماهو مأمول ويُفترض أن يكون ويتحقق من غايات وأهداف ومقاصد، وبين الواقع التربوي المرير بتعقيداته المتشابكة، الذي جعل منظومتنا التربوية تائهة بين تناقضات عدّة وما حالة اللاستقرار التي تعرفها المدرسة إلا دليل على ذلك، لأنّ هناك إشكاليات عديدة يطرحها هذا الإصلاح تجعل الغايات والأهداف بعيدة المنال لما يفرزه الواقع التربوي من مشكلات تجعل القارئ المتأمل لها لا يتفاعل كثيراً بقدرتها على الإقلاع بالمجتمع نحو الرفاه والتقدم، فأصبح ملزم دراسة وتحليل هذه الإصلاحات التربوية وتقييمها لمعرفة الخلل بغرض معالجته وهذا لا يكون إلا إذا تصافرت جهود الجميع، ومعاينة نظامنا التعليمي بصدق وموضوعية لاقتراح الحلول المناسبة للإشكاليات التي يتخبط فيها، ولا نريد من ملاحظتنا وانتقاداتنا التهويل أو شيئاً آخر، وإنما هدفنا أسمى وبكل موضوعية نريد معرفة الداء وتحديد الثغرة لاقتراح الدواء والعلاج المناسب لأنه تخذونالرغبة والإرادة لخدمة منظومتنا التربوية، والوصول بمدرستنا، وبوطننا الغالي الجزائر إلى بر الأمان والله الموفق.

المراجع

- 1 - أحمد حسين اللقاني وعلي أحمد الجمل. (1999) معجم المصطلحات التربوية المعرفة في المناهج وطرق التدريس. ط 2 مصر العربية: عالم الكتاب.
- 2 أحمد فريطس. (2007) وزارة التربية الوطنية: الجديد في التربية المدنية للسنة الخامسة ابتدائي. الجزائر: الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية.
- 3 آلفين توفلر:، تر محمد علي ناصيف. (1990). صدمة المستقبل أو المتغيرات في عالم الغد. القاهرة مصر.
- 4 الأنترنيت. (2011). <http://univerecherche.blogspot.com>: بحوث جامعية.
- 5 برنامج الحكومة. (2003). :المنشور الإطار رقم /489وت/أ.ع المؤرخ في 03ماي 2003م، المتعلق بتحضير الدخول المدرسي 2003م-2004م) إصلاح المناهج التعليمية في بعدها الوطني. (الجزائر).
- 6 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 04، القانون التوجيهي للتربية الوطنية، 27يناير 2008م، الفصل الأول. (2008). غايات التربية. الجزائر.
- 7 جعفر حسين بمقاربة الدكتور أسعد وطفة للإصلاح التربوي العربي. د س. (إشكالية الإصلاح التربوي في الوطن العربي تحديات وتطلعات مستقبلية).
- 8 الدكتور فوزي دريدي. (2012). العنف في المدارس الجزائرية محاولة للفهم، الجزائر: جريدة الخبر.
- 9 سلامة الخميسي). د س. (التجديد في فلسفة التربية العربية لمواجهة تحديات العولمة) رؤية نقدية من منظور مستقبلي.
- 10 عبد القادر تومي. (2011). استراتيجية الاستثمار المعرفي للمعلومات من عصر النهضة إلى عصر العولم. الجزائر: مجلة الباحث.

- 11 عبد الله عبد الدائم ومجموعة من المؤلفين. (2005). *التربية والتنوير في تنمية المجتمع العربي*. ط 1 بيروت لبنان مركز دراسات الوحدة العربية..
- 12 علي أسعد وطفة (دون س). *إشكالية الإصلاح في الوطن العربي تحديات وتطلعات مستقبلية*. دون دار النشر
- 13 فرنسيس فوكوياما. (1993). *نهاية التاريخ وخاتم البشر*. جمهورية مصر العربية مركز الأهرام للترجمة والنشر.
- 14 لعموري عيش :، أشغال الملتقى الدولي الثاني إشكالية فلسفة التربية وقراءة الراهن، *تطبيق أنموذج روبول الواقع التربوي العربي بين تشخيص الراهن واستشراف المستقبل*. الجزائر.
- 15 ليلي حمد القاسم. (2011). *العلاقة بين السياسة التعليمية والإصلاح التربوي ماليزيا أنموذجاً*. الرياض المملكة العربية السعودية.
- 16 مديرية التقويم والتوجيه والاتصال *إصلاح المنظومة التربوية النصوص التنظيمية ج01*، المديرية ا لفرعية (2009). الجزائر :مكتب النشر.
- 17 مذكرات الدكتور محمد مهاتير ، تر. أمين الأيوبي. (2014). *طبيب في رئاسة الوزراء*. بيروت لبنان : الشبكة العربية للأبحاث والنشر.
- 18 وزارة التعليم الأمريكية *تقرير مقدم من اللجنة الوطنية المكلفة بدراسة وسائل تحقيق التفوق والسبق في التعليم بالولايات المتحدة الأمريكية*، تر. يوسف عبد المعطي. (1983). حول حتمية إصلاح التعليم .